الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.43

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
10 January 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة باناكين إيليل (نائبة الرئيس) ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)*

البند 70 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20897 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد مارشيك (النمسا)، تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس، السيدة باناكين إيليل (الكاميرون).

افتُتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)* (A/78/18 و A/78/277 و A/78/302 و A/78/385)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)* (A/78/197 و A/78/273 و A/78/317 و A/78/538)

البند 70 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)* (A/78/261 و A/78/535)

1 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن بلدها يشعر بقلق عميق إزاء استمرار وتزايد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك التحريض على العنف وخطاب الكراهية. وتشكل القيود والتمييز بحكم القانون وبحكم الواقع انتهاكات لحقوق الإنسان الواجبة للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية. وقد سمح عدد من البلدان الأوروبية مرارا وتكرارا بحرق القرآن تحت ستار حرية التعبير. وينبغي أن يحظر القانون هذه الأعمال باعتبارها دعوة إلى الكراهية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف بموجب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2 - وأردفت قائلة إنه لمن المؤسف أنه، بعد مرور أكثر من عقدين على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، لم تتحقق بعد عالمية حقوق الإنسان. وبدلا من ذلك، يلاحظ حدوث انتكاسة، إذ ييسر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية التصنيف العرقي والوصم والقوالب النمطية، مما يؤدي إلى وقوع أعمال الكراهية والعنف. وقد ساهمت منصات وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الاتجاهات بسبب عدم وجود أطر قانونية وأخلاقية تنظيمية تحكم إدارتها وتكفل نشر محتوى آمن يحترم حقوق الإنسان.

3 - وختمت كلامها قائلة إن مصر تؤكد من جديد مسؤولية الدولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وتكرر الدعوة إلى وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من أجل تجريم الأعمال ذات الطابع العنصري أو القائم على كراهية الأجانب التي تؤججها الكراهية الدينية، بما في ذلك ضد المسلمين. وبالإضافة إلى التثقيف والتوعية والحوار، يلزم توفر الإرادة السياسية للتصدي لمختلف أشكال وأعمال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومنعها وإرساء المساءلة عنها.

4 - **رئيس الأساقفة كاتشيا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه، على الرغم من التقدم والتغييرات في التشريعات، لا تزال العنصرية شرا دائما يثير التوتر داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي. فجميع البشر يتقاسمون نفس الحقوق والواجبات ويستحقون المساواة في التمتع بالجوانب الاقتصادية والمدنية والاجتماعية في حياتهم، وأن يستفيدوا من التوزيع العادل لثروة البلد، وأن يعاملوا على قدم المساواة بموجب القانون.

5 - واستطرد قائلا إن العنصرية التي تقوم على الاعتقاد بأن شخصا يمكن أن يختزل في مجرد سمة تجعله أدنى من شخص آخر، تشكل إهانة للكرامة المتأصلة في كل إنسان. وأعمال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء هي مظهر من مظاهر هذه العقلية. وكثيرا ما تُستغل الهجرة لأغراض سياسية، مما يؤجج مشاعر الخوف والتوجس وكراهية الأجانب. لذلك، وجبت معالجة هذه المسألة بحسم. ويجب ألا يُنظر إلى المهاجرين على أنهم مشكلة سياسية، بل بالأحرى اعتبارهم بشرا يتقاسمون نفس الكرامة والقيمة المتأصلتين مثل أي شخص آخر.

6 - وأعرب عن قلق الكرسي الرسولي العميق إزاء استمرار تزايد حالات التعصب الديني والتمييز والاضطهاد في المجالين الخاص والعام على السواء. ويقع على عاتق الحكومات واجب حماية الحرية الدينية باعتبارها الحد الأدنى المطلق اللازم لتمكين الناس من العيش بكرامة.

7 - واختتم كلامه قائلا إن الخوف من الآخر يمكن أن يؤدي إلى السعي للتخلص من جميع الاختلافات والتقاليد في إطار حملة جوفاء لتحقيق الوحدة. ويقدم الحوار نفسه كترياق قادر على توليد انفتاح عالمي حقيقي. ولا ينبغي قبول أي شكل من أشكال التمييز، وينبغي ألا يغض الناس الطرف أبدا عن العنصرية أو الاستبعاد.

8 - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن دستور بنغلاديش يحظر أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو العقيدة أو نوع الجنس أو مكان الميلاد. ولا يزال بلده ملتزما بجميع الصكوك الدولية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

9 - وتابع قائلا إن التمييز العنصري ضد لاجئي الروهينغيا في ميانمار قد تسبب في مآس متعددة، بما في ذلك التطهير العرقي والتهجير القسري المتكرر. وقد تأكد في عدة تقارير للأمم المتحدة أن التمييز المنهجي على أسس عرقية ودينية، بما في ذلك خطاب الكراهية الذي ترعاه الدولة، قد أسهم في استمرار العنف والأعمال العدائية ضد الروهينغيا خلال نزوحاتهم المتكررة إلى بلدان أخرى، ولا سيما بنغلاديش.

10 - ومضى قائلا إن آفة التمييز العنصري منتشرة في أجزاء كثيرة من العالم، بل إنها آخذة في الازدياد وتتخذ أشكالا جديدة. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تفاقم الارتفاع المقلق للكراهية ضد أفراد الأقليات وغيرهم ممن يعيشون أوضاعا هشة، مثل المهاجرين، بسبب خطاب الكراهية وانتشار المعلومات المضللة، بما في ذلك عن طريق الوسائل الرقمية. وبما أن أوجه عدم المساواة يمكن أن تؤدي إلى ظهور الكراهية العنصرية وعودتها إلى الظهور، فإنه ينبغي معالجتها بجميع أبعادها. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مخططا لتحقيق هذه الغاية، وينبغي مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - وختم كلامه قائلا إنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي طال أمدها والتي تسهم في ظهور التعصب والتمييز والكراهية. فقد نتج عن التركات التاريخية للاستعمار والرق هيكل اقتصادي وسياسي عالمي غير متكافئ، مما أدى إلى ظهور أشكال معاصرة كثيرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي تسخير تعددية الأطراف لكسر هذه الهياكل وإيجاد نظام دولي قائم على القواعد. ويجب الاستمرار في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف من خلال الجهود الجماعية التي تبذلها الأطراف المعنية، تكملها عزيمة سياسية وتعاون دولي قويان.

12 - **السيد بالعبيد** (اليمن): قال إن بلده يدين العدوان الإسرائيلي على غزة، وتدمير البنية التحتية، واستهداف المدنيين دون تمييز، وقطع المياه والكهرباء والغذاء عن السكان المدنيين. فهذه الأعمال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات صارخة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكل المعايير الأخلاقية والدولية. وستكون لها عواقب وخيمة من شأنها أن تعطل عملية السلام وتفاقم موجة الفوضى في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في الأرض الفلسطينية المحتلة.

13 - وأشار إلى أن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي العنصري على مدار ما يزيد عن 75 عاما. وكما قال الأمين العام، فإن الهجوم لم يأت من فراغ بل كان نتيجة للاحتلال. وقد أدى الاحتلال وغياب موقف حازم من الدول الأعضاء تجاه المحتل الصهيوني إلى هذا الوضع وإلى استمرار النزاع. وينبغي لمن يؤيدون الحق في تقرير المصير أن يسألوا أنفسهم عما إذا كانوا يؤيدون هذا الحق في كل مكان، بما في ذلك في الأراضي المحتلة. وتساءل إن كان القانون الدولي لا يكفل للشعب الفلسطيني الحق في مقاومة الاحتلال.

14 - ثم تساءل عما إذا كانت ممثلة السلطة القائمة بالاحتلال قد سمعت وزير الدفاع ورئيس الوزراء في إسرائيل وهما يصفان الفلسطينيين بأنهم حيوانات بشرية. وهناك حاخام يهودي نادى بقتلهم جميعا، بمن فيهم الأطفال، لأن أولئك الأطفال سيكونون أكثر خطورة من آبائهم وليس لهم الحق في البقاء على قيد الحياة. وتلك بيانات رسمية صادرة عن السلطة القائمة بالاحتلال، وليست مجرد رسائل غير رسمية مجهولة المصدر.

15 - واسترسل قائلا إن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو تحقيق السلام العادل والشامل من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن دون هذا الحل لن تنعم المنطقة بأي استقرار.

16 - وأضاف أن المعايير المزدوجة منتشرة في جميع أنحاء العالم وتنعكس في حرق الكتب المقدسة مثل القرآن. واحترام الأديان السماوية وأماكن العبادة يعني احترام الناس لإنسانيتهم المشتركة ومن ثم تعزيز التسامح. لذلك، ينبغي وقف تلك الأعمال لكفالة السلام والأمن والمحبة والوئام بين الشعوب. وختم كلامه قائلا إن اليمن يدعو إلى سن قوانين تجرم حرق الكتب المقدسة.

17 - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن مبدأ تقرير المصير قد تطور بمرور الوقت، سواء من الناحية القانونية أو في ممارسات الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن تقرير المصير وإطاره القانوني يخضعان لتفسيرات مشوهة من جانب أطراف معينة، في انتهاك لنص وروح

الصكوك الدولية التي يكرس فيها هذا الحق. ففي أعقاب حركات الاستقلال في ستينيات القرن العشرين، كان الاتجاه العام في الممارسة الدولية، الذي كان مدعوما بمجموعة كبيرة من نصوص القانون الدولي، يسير نحو الحكم الذاتي، الذي يعبر عنه من خلال الديمقراطية المحلية والمشاركة الاقتصادية والحفاظ على الهويات القبلية واللغوية والثقافية وتعزيزها. والزيادة الحالية في ظاهرة النزعة الانفصالية المزعزعة للاستقرار في بعض البلدان هي بمثابة تذكرة قوية بالأخطار الناشئة عن التلاعب السياسي بمبدأ تقرير المصير.

18 - واستطردت قائلة إنه على الرغم من تفسير الوفد الجزائري الانتقائي لمبدأ تقرير المصير، فإن الصحراء المغربية قد انضمت نهائيا إلى وطنها الأم، المغرب، في عام 1975. وقضية الصحراء المغربية ليست قضية إنهاء استعمار، بل هي قضية سلامة إقليمية للمغرب، كما اعترفت بها الأمم المتحدة من خلال اتفاق مدريد لعام 1975. والجزائر لم تثر قط مسألة تقرير المصير فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية، طرفاية أو سيدي إفني؛ ومن الغريب أنها أثارت القضية فقط فيما يتعلق بالصحراء، سعيا إلى منع إعادة إدماجها في المغرب من خلال إنشاء حركة انفصالية لشن حرب بالوكالة ضد المغرب.

19 - وأوضحت أن ممثل الجزائر يعلم جيدا أن تقرير المصير لا ينطبق على الصحراء المغربية بموجب قرار الجمعية العامة 1541 (د-15). بل على العكس من ذلك، يعتبر المغرب أن إنهاء استعمار الصحراء قد تحقق من خلال إعادة إدماجها في عام 1975. وقد حدد مجلس الأمن المعايير الوحيدة لحل النزاع في قراراته المتتالية منذ عام 2007، مشددا على أن الحل يجب أن يكون سياسيا وواقعيا وعمليا ومستداما وقائما على التوافق. وما المبادرة المغربية للحكم الذاتي إلا ذلك الحل، وقد أشاد مجلس الأمن بجديتها ومصداقيتها. وقد دعا المجلس صراحة البلدان المجاورة، ولا سيما الجزائر، إلى المساهمة في العملية السياسية، اعترافا منه بالطابع الإقليمي للنزاع.

20 - وختمت كلامها قائلة إن تركيز الجزائر على قضية الصحراء المغربية يؤكد مرة أخرى أنها هي الطرف الرئيسي في النزاع. وتساءلت عما إذا كانت الجزائر تؤيد حقا الحق في تقرير المصير، وعما إذا كانت لديها الشجاعة السياسية والأخلاقية لمنحه لشعب منطقة القبائل، الذي يطالب بهذا الحق منذ وقت طويل، بدلا من اعتقال أفراده وإجبارهم على العيش في المنفى.

21 - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش، بموجب دستور البلاد، تدعم الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال بلده ملتزما التزاما كاملا بالحق في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية.

22 - وأشار إلى أن بنغلاديش تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد الاحتلال الإسرائيلي وتدين بشدة احتلال إسرائيل وسياساتها وأعمالها للإبادة الجماعية في فلسطين. فالعمليات العسكرية الإسرائيلية الحالية في غزة تجري في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني، إذ قتل بسببها أكثر من 000 7 مدني، نصفهم من الأطفال. ولا يعدو ادعاء إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن لها الحق في الدفاع عن النفس أن يكون مجرد مغالطة في القانون الدولي بشأن مسألة الاحتلال وحقوق وواجبات السلطات القائمة بالاحتلال.

23 - وأردف قائلا إن عجز مجلس الأمن عن وقف المذبحة يسمح لإسرائيل بمواصلة ارتكاب فظائع وانتهاكات للقانون الدولي وقواعد الحرب لم يسبق لها مثيل. وأضاف أن وفد بلده يرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار دإط-21/10، ويدعو إسرائيل إلى الاستجابة للدعوة إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية. ويدعو وفد بلده أيضا إلى إجراء تحقيق شامل من جانب المحكمة الجنائية الدولية في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في غزة، ويرحب بإعلان المدعي العام لتلك المحكمة أن التحقيقات في الحالة في فلسطين ستعطى لها الأولوية. وختم كلامه قائلا إن الحل الوحيد للأزمة يكمن في قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، في إطار الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

24 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن وفد بلدها يحيي قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في كفاحه من أجل إعمال حقه في تقرير المصير في ظل احتلال أجنبي طال أمده. وإنكار هذا الحق، في القانون والممارسة، إلى جانب دعم المحتل، يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير.

25 - وذكّرت بأنه في العام السابق، حاججت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بأن الاحتلال غير قانوني ويشكل في حد ذاته انتهاكا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويعد الهجوم الحالي الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، على المدنيين في غزة الأسوأ في سلسلة متواصلة من عمليات العدوان العسكري على غزة وأجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أنشأت إسرائيل منذ فترة طويلة نظام فصل عنصري ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وتواصل بصورة منتظمة ضم الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية. وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ترتكب في ظل الإفلات من العقاب، مما يكشف عن ازدواجية في المعايير من جانب المجتمع الدولي.

26 - وزادت على ذلك أن ما يقرب من 000 9 شخص، من بينهم أكثر من 000 3 طفل، قد قُتلوا في العدوان الإسرائيلي على غزة. والقصف الكاسح لغزة، وضرب المستشفيات والمدارس والملاجئ والكنائس وغيرها من أماكن العبادة، والبنى التحتية المدنية، بالإضافة إلى منع وصول المساعدات الإنسانية وقطع الخدمات العامة، تشكل جميعها انتهاكات للقانون الدولي. وفي محاولة لعكس الرواية وإخفاء الحقيقة، تعمد إسرائيل إلى حجب مقاطع فيديو للفلسطينيين وهم يتعرضون للقصف الجوي، وبذلك تحرم العالم من حقه في معرفة حجم الفظائع المرتكبة. بيد أن للشعب الفلسطيني الحق في العدالة. ويجب وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وللعنف المرتكب ضد المدنيين. وينبغي ألا تستخدم الادعاءات المتعلقة بالشواغل الأمنية كذريعة لانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما أن التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين وترحيلهم يتعارضان مع القانون الدولي.

27 - وختمت كلامها قائلة إن تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته قد استُخدم منذ أمد بعيد، وهو يستخدم الآن لتبرير حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الحالية التي ترتكبها إسرائيل، في حين أن القوى العالمية الكبرى تغض الطرف بوصفها متواطئة في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويظل الحل الوحيد للنزاع هو إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إقامة دولته المستقلة المتصلة الأراضي ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

28 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إنه لمن دواعي السخرية أنه على الرغم من إدراج مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لا يزال هناك 17 إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي.

29 - واستطرد قائلا إنه يجب منح شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير المصير. فبالنظر إلى تاريخ أفريقيا النضالي، ينبغي ألا تتحمل القارة الظلم إزاء مواطنيها وأن تكثف دعمها لاستقلال الصحراء الغربية. لذلك، فإن بلده يدعو إلى إحياء الحوار بين الأطراف وإلى إجراء استفتاء وفقا لقرار مجلس الأمن 690 (1991).

30 - وفيما يتعلق بالكفاح المستمر للشعب الفلسطيني، أشار إلى أن جنوب أفريقيا تدين قتل المدنيين على يد كل من حماس وإسرائيل. غير أن النزاع الحالي لم ينشأ عن اندلاع تلقائي للعنف، بل ينبغي وضعه في سياق 75 عاما من كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير في ظل إنكار إسرائيل لهذا الحق. ولا يزال تحقيق القرار المتخذ في الأمم المتحدة بأن الفلسطينيين يجب أن يعيشوا مستقلين ضمن حدود معترف بها دوليا أمرا بعيد المنال. لذلك، فإن بلده سيواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف دعمها للقضية الفلسطينية. ويؤكد وفد بلده من جديد دعوته إلى إقامة دولة فلسطين ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا يتطلب تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، التي تُعتبر انتهاكا واضحا للسلامة الإقليمية لدولة فلسطين وحقها في تقرير المصير.

31 - وختم كلامه قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة أن تدعم السعي إلى استقلال جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى التزام قوي بالتسوية السلمية للنزاعات واحترام السلامة الإقليمية والنظام الدولي القائم على القواعد. وينبغي لجميع الدول أن تدعم الحلول الدائمة التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها كحق أساسي من حقوق الإنسان.

32 - **السيدة عبد الله** (المراقبة عن جامعة الدول العربية): قالت إن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي من حقوق الإنسان وحرية أساسية، وهو يرتكز على المبدأ المتمثل في أن لجميع الناس حقوقا خاصة غير قابلة للتصرف. ومما يؤسف له أن هذا الحق بالنسبة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي يوجد فقط من حيث المبدأ، إذ واصل الاحتلال الإسرائيلي على مدى العقود السبعة الماضية انتهاك هذا الحق بالقوة وبأكثر الطرق لاإنسانية ووحشية، منتهكا بذلك حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. والدليل على ذلك هو استمرار إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وهناك دليل إضافي يتمثل في الضحايا الفلسطينيين الذين يموتون يوميا في هجمات قوات الدفاع والمستوطنين. كما تنتهك إسرائيل حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتمنع المصلين من الوصول إليها. وفي الآونة

الأخيرة، قصفت إسرائيل المستشفيات والكنائس والمساجد في غزة، مخلفة آلاف القتلى والجرحى. كما ارتكبت انتهاكات صارخة أخرى ضد المدنيين في قطاع غزة تصل إلى حد جرائم الحرب وتقوم بأعمال إبادة جماعية ضد المدنيين العزل على مرأى ومسمع من العالم.

33 - وتابعت قائلة إن الأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016). ومع ذلك، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلية ماضية في بناء وتوسيع المستوطنات، وفي حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية والتمتع بحقهم في التنمية، وإعاقة تحقيق الشعب الفلسطيني لأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تحاول إسرائيل تهجير سكان غزة إلى الجنوب تمهيدا لتهجيرهم إلى بلدان مجاورة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ولالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

34 - وزادت على ذلك أن جامعة الدول العربية تدعو المجتمع الدولي إلى وضع حد لهذه الانتهاكات ومضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان تمتع الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال بجميع حقوق الإنسان الواجبة لهم وغير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967. وعلى الرغم من محنتهم التي دامت 80 عاما تقريبا حتى الآن، فإن الفلسطينيين، ومعهم كافة أحرار العالم، سيواصلون المطالبة بحقوقهم المشروعة في العيش في سلام وحرية وكرامة في دولتهم الفلسطينية المستقلة. وأعربت في ختام كلمتها عن إدانة الجامعة لحرق الكتب المقدسة بذريعة حرية التعبير.

35 - **السيدة غبريكيدان** (إريتريا): قالت إن العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لذلك، فإن إريتريا، بوصفها أمة متنوعة تضم تسع مجموعات عرقية تعيش في وئام، تشجب بشكل قاطع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي ضوء تاريخها الحافل بمكافحة العنصرية خلال نضالها من أجل نيل الاستقلال، تظل إريتريا ملتزمة بكفالة الوحدة بين أفراد شعبها.

36 - وأعقبت ذلك بقولها إن هناك حاجة إلى التصدي للعنصرية المؤسسية والهيكلية أكثر من أي وقت مضى، نظرا لاستمرار آثار مظالم الماضي وعودة العنصرية إلى الظهور في مختلف أنحاء العالم، مما يسهم في تفشي الفقر والعنف والكراهية في المجتمعات، في حين أن شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تزيد من حدة العنصرية المؤسسية والهيكلية. ويؤدي التمييز الحديث، بما في ذلك رفض القيم الثقافية للأقليات، إلى تفاقم حالات رفض المهاجرين. ويؤدي رفض احترام عادات المهاجرين وقيمهم والضغط من أجل الاستيعاب عوضا عن الاندماج السليم إلى إعادة تأجيج أيديولوجيات التفوق العرقي، وحرمان الأفراد من حقهم في التمتع بثقافتهم وممارسة شعائر دينهم واستخدام لغتهم. وقد أدى ظهور التكنولوجيات الرقمية، مثل الخوارزميات التمييزية ونظم الهجرة الآلية، إلى زيادة ترسيخ التمييز الهيكلي وانتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

37 - وختمت كلامها قائلة إن هناك حاجة إلى إرادة سياسية أقوى وإجراءات عاجلة للقضاء على العنصرية ومنعها، بداية من تحقيق قطيعة نهائية مع مظالم الماضي وكفالة التثقيف المناسب بشأن العنصرية. وينبغي معالجة الأثر المستمر لتركة العنصرية والاستعمار على السكان المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة وغيرهم من المجتمعات المهمشة تاريخيا عن طريق معالجة التفاوتات الهيكلية في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، وضمان المساواة في السيادة بين الدول، وتعزيز العلاقات القائمة على التعاون الحقيقي والمنفعة المتبادلة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

38 - **السيدة آهانغاري** (أذربيجان): قالت إن هناك اختلافات واضحة في الموقف بين بيان وفد بلدها وبيان أرمينيا. فقد دعت أذربيجان إلى الحوار والتفاهم والاحترام المتبادلين، وإلى دعم حقوق وكرامة كل فرد في أراضيها على قدم المساواة. أما أرمينيا، فقد كشفت مرة أخرى في بيانها عن الكراهية والتعصب والأكاذيب التي تهيمن على خطاب هذا البلد. فالانتقاص من آدمية الأذربيجانيين وإنكار هويتهم يسودان في أرمينيا إلى درجة أن القوالب النمطية المعادية لأذربيجان تُدرَّس للأطفال الأرمن في المدارس منذ سن مبكرة وانتشرت لتصبح رأيا مقبولا على نطاق واسع يقول بأن الأذربيجانيين غير متوافقين إثنيًا مع الأرمن. والأيديولوجية العنصرية التي تزرع في المجتمع الأرمني القائمة على الكراهية والهيمنة العرقيتين هي السبب الجذري للتطهير العرقي والتخريب غير المسبوق في أراضي أذربيجان التي كانت تحتلها أرمينيا رسميا. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية أكثر من مرة عن قلقها إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا، بما في ذلك ضد الأذربيجانيين، إلى جانب السياسات والممارسات التمييزية المتبعة في البلد.

39 - وأشارت إلى قرار محكمة العدل الدولية، فقالت إن وفد أرمينيا قد أغفل عمدا حقيقة أن المحكمة أصدرت أمرين في نفس اليوم. ففي القضية المتعلقة بطلب أذربيجان اتخاذ تدابير تحفظية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أمرت المحكمة أرمينيا "باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية العنصرية والترويج لها، بما في ذلك من جانب المنظمات والأشخاص العاديين في أراضيها، التي تستهدف أشخاصا من أصل قومي أو عرقي أذربيجاني".

40 - وختمت كلامها قائلة إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق هدف السلام والاستقرار الدائمين من خلال المطالب الإقليمية والاتهامات التي لا أساس لها ومناصبة العداء للدول والشعوب المجاورة. وأعربت عن أمل بلدها في أن تفهم أرمينيا ذلك قريبا، بحيث توجد فرصة تاريخية في المنطقة للتمكن أخيرا من تضميد جراح النزاع السابق.

41 - **السيد حسني** (الجزائر): قال إن ممثلة المغرب تعمدت مهاجمة بلده واستهدافه، في حين أن وفد بلده لم يشر إلى المغرب. وعلاوة على ذلك، يحاول الوفد المغربي دون جدوى تحويل انتباه الدول الأعضاء ويواصل تضليلها بنشر الأكاذيب والادعاءات الكاذبة بشأن مسألة الصحراء الغربية.

42 - وأردف قائلا إن إقليم الصحراء الغربية الخاضع للاحتلال المغربي منذ عام 1975 إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ومدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام 1963. ولذلك، يجب إنهاء استعمار الصحراء الغربية من خلال ممارسة الشعب الصحراوي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وقد نصت محكمة العدل الدولية بوضوح، في فتواها المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975، على أن المواد والمعلومات المقدمة إليها لا تثبت أي صلة للسيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية، ولم تجد أي روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وعلاوة على ذلك، فقد بتت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في حكمين صادرين في عامي 2016 و 2018، في وضع الصحراء الغربية كإقليم منفصل ومتميز عن المغرب وفي عدم شرعية استغلال الموارد الطبيعية للشعب الصحراوي.

43 - وزاد على ذلك أن المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، التي تعترف بها الأمم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي، هما طرفا النزاع في الصحراء الغربية، وقد قبلا خطة التسوية التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة فيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار والاستفتاء على تقرير المصير، على النحو الذي أيده مجلس الأمن في قراره 690 (1991). غير أن السلطة القائمة بالاحتلال دأبت على إعاقة تنفيذ تلك الخطة أو تنظيم الاستفتاء من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي، الذي يشكل العنصر الأساسي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 690 (1991).

44 - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن ممثل الجزائر، الذي يفتقر إلى الشجاعة السياسية لإثارة أي مسألة أخرى، أصر على مناقشة الصحراء المغربية تحت ذريعة زائفة هي دعم تقرير المصير. فاختلاق الجزائر بنفسها للنزاع على الصحراء المغربية واستمرارها فيه لم ينبع إلا من عداء وعدوان ذلك البلد تجاه جارته، المملكة المغربية. فالجزائر تسعى إلى انتهاك السلامة الإقليمية للمغرب، ومواصلة مخططاتها للهيمنة في شمال أفريقيا، وصرف انتباه الرأي العام الدولي عن الحالة الكارثية في مخيمات تندوف التي تستضيفها على أراضيها.

45 - ومضت قائلة إن الجزائر مسؤولة في المقام الأول عن فشل جهود السلام التي بذلت حتى الآن. والجزائر هي أيضا وراء فشل خطة الأمم المتحدة للتسوية بسبب إصرارها على إدراج المواطنين الجزائريين ومواطني جنوب الصحراء الكبرى في عملية التسجيل التي ستقودها الأمم المتحدة قبل الاستفتاء. ونتيجة لذلك، أعيقت خطة التسوية، وأعلن الأمين العام أنها غير قابلة للتنفيذ، وتخلى عنها مجلس الأمن نهائيا. وقد عارضت الجزائر علنا الاتفاق الإطاري الذي اقترحه في عام 2002 المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس بيكر، والذي قبله المغرب في ذلك الوقت. كما عبأت الجزائر موارد مالية ضخمة وشبكتها الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم لمعارضة اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب إلى مجلس الأمن في عام 2007.

46 - وأضافت أن الجزائر ما زالت تعارض إجراء التعداد وتسجيل سكان مخيمات تندوف، خشية أن يكتشف المجتمع الدولي أن الجزائر قد ضخمت هذه الأعداد لإعطاء الانطباع بوجود عدد كبير من السكان، في حين أن عدد الأشخاص الذين يقيمون في المخيمات لا يتجاوز في الواقع 000 30 شخص. والسبب الوحيد لتضخيم هذا الرقم هو تأمين المزيد من المساعدات الإنسانية، التي تحول بعد ذلك إلى قادة البوليساريو وقادة الجزائر، كما أكدت ذلك

تقارير المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

47 - واستطردت قائلة إن الجزائر هي مصدر هذا النزاع الإقليمي وهي التي تعرقل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسويته. وقد رفضت جميع المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات مع المغرب، وأبقت حدودها مع المغرب مغلقة لأكثر من ربع قرن، وعرقلت قيام اتحاد المغرب العربي بسبب النزاع على الصحراء، مما قوض التكامل الإقليمي المنشود بشدة. وينبغي للجزائر أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن النزاع وأن تتبوأ مقعدها على طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية نهائية.

48 - وواصلت قائلة إنه على الرغم من التأجيل القسري للعملية السياسية بسبب العراقيل التي تقوم بها الأطراف الأخرى، فإن المغرب مصمم على تنفيذ مبادرة الجهوية المتقدمة في الصحراء كمقدمة للحكم الذاتي. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد شرعت حكومة بلدها في تنفيذ نموذج تنموي جديد بميزانية قدرها 8 بلايين دولار، بهدف تمكين زمام الأمور للسكان المحليين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للصحراء. فلا ينبغي أن تظل تنمية المنطقة رهينة للعملية السياسية المتعثرة.

49 - وأضافت أنه على النقيض من البؤس واليأس في مخيمات تندوف، يقدم المغرب الرخاء والحرية والأمل لأقاليمه الجنوبية. فالحالة في مخيمات تندوف غير مقبولة. فهي المخيمات الوحيدة التي لا يزال عدد سكانها لغزا بالنسبة للمجتمع الدولي. والجزائر، بإبقائها تلك الأرقام سرا محفوظا بعناية، تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني وقرارات مجلس الأمن.

50 - **السيد حسني** (الجزائر): قال إن المغرب لا يمكن أن يختبئ وراء روايات كاذبة ويجب أن يمتثل للقانون الدولي. وأضاف أن وفد بلده يود أن يذكر بأن الاحتلال المغربي هو السبب الوحيد لخروج الشعب الصحراوي من أرضه. وتعداد اللاجئين مسألة تقنية وإجرائية بحتة كجزء لا يتجزأ من خطة سلام شاملة اعتمدتها الأمم المتحدة، وتضمنت إجراء استفتاء لتقرير المصير يعتمد على تسجيل الشعب الصحراوي سواء في المخيمات أو في إقليم الصحراء الغربية المحتل. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في أعقاب بعثتها في عام 2018، قد قدرت عدد سكان المخيمات بـ 600 173 لاجئ صحراوي، وهو رقم لا يشمل الشتات. ومع ذلك، يبدو أن المغرب غير مرتاح لهذه النتيجة.

51 - وأعقب ذلك بقوله إن انتهاكات حقوق الإنسان هي أيضا مسألة تثير قلقا بالغا، إذ تواصل السلطة القائمة بالاحتلال مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان الصحراويين وترهيب الأشخاص العزل، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين، لأنهم يطالبون بحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2023/729) إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لم تتمكن من القيام بأي زيارات إلى الصحراء الغربية للسنة الثامنة على التوالي، على الرغم من الطلبات المتعددة وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن 2654 (2022). وعبارة "للسنة الثامنة على التوالي" غنية عن البيان وذات مغزى. فالسلطة القائمة بالاحتلال تواصل تنفيذ سياسات عقابية لإخفاء أنشطتها الإجرامية في إقليم الصحراء الغربية المحتل، وتواصل إعاقة وصول هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية والمراقبين الدوليين. بيد أن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال المغربية لن تمنع شعب الصحراء الغربية أبدا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

52 - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن الوفد الجزائري أثار مرة أخرى الحق المفترض لشعب الصحراء المغربية في تقرير المصير. ولكنها ترغب في تذكير الجزائر بأن الصحراء قد انضمت إلى وطنها الأم، المغرب، من خلال اتفاق مدريد لعام 1975. والجزائر ببساطة تنفث الكراهية والعداء تجاه المغرب.

53 - وأضافت أن لديها أدلة، في شكل صور فوتوغرافية وأشرطة فيديو تم التحقق منها، على تجنيد الأطفال في مخيمات تندوف. فالجزائر تترك الأطفال تحت رحمة جبهة البوليساريو، وهي جماعة انفصالية مسلحة لها صلات بالإرهاب في منطقة الساحل. والصور وأشرطة الفيديو لم تلتقط في المغرب، بل في مخيمات تندوف نفسها.

54 - وزادت على ذلك أن الجزائر، بوصفها بلدا اعتاد على انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ليست في وضع يسمح لها بالتحدث عن حقوق الإنسان في الصحراء المغربية. وأضافت أن وفد بلدها كان يفضل عدم طلب حق إضافي في الرد، ولكن الوفد الجزائري هاجم المغرب والصحراء المغربية خلال مناقشة لا علاقة لها بالصحراء المغربية. فهذه المسألة لم تثر قط في أي تقرير من التقارير التي تنظر فيها اللجنة.

55 - وواصلت كلامها قائلة إن حالة حقوق الإنسان في المغرب أفضل بكثير من الحالة في الجزائر. وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانات عن الحراك وتدهور حالة حقوق الإنسان في الجزائر، أعربت فيها عن قلقها إزاء استمرار الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والمشاركة في الحياة العامة وإزاء الاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين المسالمين في الجزائر. وفي آذار/مارس 2022، خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء زيادة القيود المفروضة على الحريات الأساسية في الجزائر، بما في ذلك زيادة عمليات اعتقال واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني والمعارضين السياسيين.

56 - وختمت كلامها قائلة إن الأرقام التي قدمتها الجزائر مزورة لغرض وحيد هو سرقة المزيد من المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الجزائر وجبهة البوليساريو.

رُفعت الجلسة الساعة 16:10.